"التضخم في مصر: ما بين المحددات الهيكلية والصدمات الانتقالية"

بيان صحفي

القاهرة – ١٥ إبريل ٢٠١٩

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية اليوم الاثنين، حلقة نقاشية بعنوان: "التضخم في مصر: ما بين المحددات الهيكلية والصدمات الانتقالية"، لمناقشة الأسباب الهيكلية للتضخم في مصر على مدار سنوات طويلة، وذلك بحضور نخبة من الاقتصاديين والخبراء، وذلك بمقر المركز.

وعرض الدكتور ضياء نور الدين الأستاذ المساعد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، نتائج دراسة أعدها مع فريق عمل المركز، سعت إلى دراسة أسباب الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم في مصر، بالتركيز على الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨.

وانتهت الدراسة إلى أن الأسباب الهيكلية للتضخم في مصر ترجع لسببين رئيسيين أولهما زيادة معدلات التغير في الأسعار النسبية، وثانيهما زيادة معدل نمو النقود عما يحتاجه الاقتصاد بهدف تمويل عجز الموازنة العامة، وليس السبب الرئيسى هو صدمات الأسعار مثل تحرير سعر الصرف أو زيادة أسعار الطاقة، كما هو متعارف عليه.

وأشارت الدراسة إلى أنه بمقارنة وضع مصر مع ٨٤ دولة حول العالم، فتعد مصر من أعلى الدول في تغير الأسعار النسبية، ومن أعلاها في نمو النقود، وفى معدلات التضخم، خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٨.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع قواعد للمالية العامة للدولة مثل وضع سقف للدين العام، وسقف لعجز الموازنة، حتى لا يتسبب ذلك في زيادة المعروض النقدي لتغطية هذا العجز، كما أوصت بضرورة وجود خطة متكاملة لتحرير أسعار

لمزيد من المعلومات رجاء الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق، القاهرة ١١٢٢١- مصر تليفون: ٢٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢) بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg.

السلع المسعرة إداريا مع دراسة الشكل الأفضل للتحرير هل يتم بشكل تدريجي أو دفعة واحدة، داعية لخطة متكاملة لسياسة استهداف التضخم.

وقال هاني توفيق الرئيس السابق للجمعيتين المصرية والعربية للاستثمار المباشر، أن التضخم الذى شهدته مصر منذ عام ٢٠١٦ لم يكن ناتجا عن زيادة الطلب ولكن بسبب قفزة الأسعار، وبالتالي لم يكن من الصحيح زيادة أسعار الفائدة لاستهداف تخفيض التضخم.

واتفقت معه الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، مؤكدة أن معالجة التضخم الناتج عن زيادة الأسعار بزيادة سعر الفائدة كان خطأ، مطالبة بضرورة الإصلاح المؤسسي ووضع قواعد واضحة للمالية العامة للدولة.

من جانبه أشاد عمر الشنيطى العضو المنتدب لمجموعة مالتيبلز للاستثمار، بالنموذج الرياضي للورقة ودقة نتائجها، مشيرا إلى أن صدمات الأسعار ليست هي السبب الحقيقي للتضخم الذى يستمر على مدار سنوات طويلة، وإنما يكمن وراء قيام البنك المركزي بتمويل عجز الموازنة وزيادة الأسعار النسبية كما أشارت الورقة.

وأشار الدكتور علاء الشاذلي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، إلى معدل التضخم المستهدف في اليابان والدول الصناعية يتراوح بين ٠ – ٣%، في حين يصل هذا المعدل في مصر إلى ١٣%.